وقد شاع ان المعرف بلام الجنس نكرة معنى وان كان معرفة
لفظا قلت التحقيق انه معرفة معنى ايضا كما مر عن الرودانى
فى اول الباب   وقيل هما فى مرتبة واحدة اختاره الناظم
وعلله بان تعريف كل منهما بالعهد وهو يقتضى ان الذى فى
مرتبته الموصول عنده هو المحلى بال العهدية كما اشار اليه
الدماميني   وقيل المحلى اعرف من الموصول قاله ابن
كيسان واستدل بقوله تعالى قل من انزل الكتاب الذى
جاء به موسى اذ الصفة لا تكون اعرف من الموصوف واجاب
المص بان الذى بدل او مقطوع او الكتاب علم بالغلبة على التوراة
عند المقصودين بالخطاب وهم بنو اسرائيل وكذا اجيب
ايضا بان الاية على تقدير وصفية الذى انما تمنع اعرفية
الموصول من المحلى لا تساويهما الذى ذهب اليه المص وح
فلا تدل الاية على اعرفية المحلى فافهم   فى رتبة العلم اى لا
الضمير لانه يقع صفة للعلم نحو مررت بزيد صاحبك
على ان اسم الفاعل للمضى والصفة لا تكون اعرف بل مساوية
او دون كذا قالوا والاظهر عندى ان المضاف دون المضاف
اليه مطلقا كما ذهب اليه المبرد لاكتسابه التعريف منه
وان قولهم فى علة استثنا الضمير ان الصفة لا تكون اعرف
ممنوع لانه اذا كان المقصود من الصفة ايضاح الموصوف
فاى مانع من كونها اعرف لا يقال المانع ان التابع لا يفضل   ممنوع
على المتبوع لانا نقول هذا منقوض بجواز ابدال المعرفة

من

من النكرة ويقوى ذلك المنع انه يقال جاء الرجل الذى قام ابوه
والظاهر ان الموصول فيه نعت ثم رايت الفارضى فى باب
النعت نقل عن ابن هشام جواز كون النعت اعرف من المنعوت
وذكر ان اشتراط كونه دونه او مساويه مذهب الاكثر ورايت
الش ايضا فى باب النعت نقل جواز ذلك عن الفرا والشلوبين
وان الناظم رجحه وبما ذكر يعلم عدم اتجاه رد القول بان المضاف
دون المضاف اليه مطلقا بنحو وعند ناكم جانب الطور الايمن
لان النعت لا يكون اعرف فتامل منصفا   ثم الغايب السالم
عن الابهام فسر فى التصريح السلامة من الابهام بان يتقدم
اسم واحد معرفة او نكرة فمثال غير السالم جاء زيد وعمرو
فاكرمته فهذا الضمير فيه الابهام باحتمال عوده للاول
والثانى لعدم ما يبين رجوعه الى احدهما بخصوصه وان
كان عوده للثانى راجحا فاندفع ما نقله شيخنا والبعض عن
الدماميني من التقطر ويحتمل تفسيرها بان يرجع الى معرفة
او نكرة معينة بالصفة فتامل اما الذى لم يسلم منه فقيل متوسط
عن رتبة العلم وقيل فى رتبته هذا وقد اختلف فى ضمير الغايب
العائد الى النكرة فالجمهور على انه معرفة مطلقا وقيل ان
خصصت قبل بحكم نحو جاءنى رجل فاكرمته بخلاف ربه رجلا
وبالواقعة ورب رجل واخيه واختاره الدماميني وعلله
بان فى الضمير الاول من التعيين والاشارة الى المرجع ما ليس
فى المظهر النكرة الا ترى انك اذا اردت تفسير الضمير فى جاءنى
رجل فاكرمته قلت هذا الرجل لا رجلا وقيل انه لم يجب تنكيرها
خلاف واجبنه كالحال والتمييز وقيل ليس معرفة بالكلية

Copyright © King Saud University